العدد (2196) السنة الثامنة - الاربعاء (20) تموز 2011 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

البرلمان: نستغرب الصمت الأميركي .. والسجالات السياسية أضعفت موقفنا

العراق ينصرف إلى "مبارك" ويؤجل خروقات إيران وتركيا لإشعار آخر

كتل نيابية تدافع عن انتهاكات الجوار بدوافع طائفية

كتب: إياس حسام الساموك

من اثار القصف الايراني على قرى كردستان العراق...

يوم بعد آخر تتزايد التهديدات على العراق من جيرانه بالرغم من تطمينات تأتي منها باحترام سيادته، إلا أن هذا الاحترام كما يبدو على ورق وفي أروقة الاجتماعات والمباحثات الشفوية مع المسؤولين العراقيين المنغمرين بالخلافات، لكن الأمر مختلف على الساحة فالانتهاكات مستمرة والحلول لم تظهر في الأفق حتى اللحظة، بل أكثر من ذلك، فان الحكومة العراقية وبحسب النائبة صفية السهيل لم تناقش هذه القضايا بالغة الأهمية حين زار العراق كل من رئيس الوزراء التركي ونائب الرئيس الإيراني.

مع استمرار القصف الإيراني للأراضي العراقية وانتهاك الحدود والحديث عن دخول قوات للحرس الثوري الى قرى واقعة في كردستان العراق، لم يستبعد نائب رئيس الوزراء التركي بونلد ارينج شن عمليات عسكرية داخل الأراضي العراقية تحت ذريعة مواجهة المتمردين على الحكومة.

التدخل الإقليمي لم ينته بعد، فقد تضاربت الأنباء بشأن إغلاق منفذ التنف الحدودي، إلا أن قائد شرطة الأنبار اللواء هادي ارزيج كسار أكد الإغلاق.

موقف رسمي صدر من حكومة إقليم كردستان، بالإدانة لعمليات القصف ولم يصدر سواه من حكومة بغداد، فقد طالب المتحدث باسم حكومة الإقليم كاوة محمود إيران باحترام السيادة العراقية وعدم التعدي على الحدود المشتركة.

أعضاء مجلس النواب يحملون القوات الأميركية مسؤولية الحفاظ على الأراضي العراقية، وينتقدون أنفسهم لتصارعهم على السلطة مبتعدين عن الموقف الواحد تجاه دول الإقليم، في حين تأخرت اللجنة التي من المفترض إرسالها منذ فترة لتقصي الحقائق عن القصف الإيراني المستمر لأسباب غير مقنعة والتي من بينها عدم وصول أسماء هذه اللجنة إلى مجلس النواب!.

وستغادر لجنة "تقصي الحقائق" اليوم إلى كردستان للاطلاع عن كثب حول واقع الانتهاكات، والتي تتكون من ممثلين عن لجان حقوق الإنسان القانونية و الأمن والدفاع.

ويقول القيادي الكردستاني النائب محمود عثمان "إن الوجود الأميركي أسهم وبشكل كبير في إحداث هكذا اعتداءات على العراق وبرحيلهم ستنتهي"، مستدلا بـ"مساندة واشنطن لكل من الكويت وتركيا في انتهاكهما للسيادة العراقية بالرغم من أنها المسؤولة عن الوضع الأمني في البلاد وبشكل كبير وكذلك صمتها غير المبرر تجاه القصف الإيراني على الأراضي العراقية".

أما بخصوص الإجراءات السورية على الحدود العراقية فلا يعترض عليها القيادي الكردستاني ويبين "هذا الأمر داخلي لا علاقة له بالعراق، فحكومة دمشق تواجه ظرفا داخليا ومن حقها ان تتخذ كافة الاحترازات الأمنية على أراضيها وان غلق الحدود واحدة منها لان الإجراء مؤقت".

وعن عجز الحكومة في معالجة هذه الخروقات التي تحدث من قبل دول الجوار يوضح عثمان في اتصال هاتفي مع "المدى" أمس "تعاني الحكومة العراقية عدد من المشاكل الداخلية تجعلها مكتوفة الأيدي لمواجهة الأخطار الإقليمية، لكن عليها ان تقف بحزم ضد أي جهة تحاول انتهاك السيادة العراقية وتتنحى عن مركز الضعف، اما بالحوار الدبلوماسي وعلى مستوى عال مع هذه الدول من اجل الكف عن هذه الانتهاكات او باللجوء الى المجتمع الدولي والأمم المتحدة وما هو منصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة في حال تمادي هذه الدول في تجاوزها على البلاد".

وبالمقابل تقول مصادر مقربة من رئيس الوزراء نوري المالكي ان الأخير يحاول جاهدا معالجة جميع الملفات واحدة تلو الأخرى فهو لا يستطيع مواجهة جميع الأخطار التي تواجه البلاد، فان المالكي ينصرف الآن الى ملف ميناء مبارك ويحاول بشتى الطرق السياسية والدبلوماسية إيجاد الحلول له كي يتفرغ الى باقي الملفات.

ويرى مراقبون أن ضعف تعامل الحكومة مع تدخلات الجوار يعود الى جملة من الأسباب التي من بينها الخلافات السياسية التي بين الكتل ، وبحسب المصادر السابقة "حين يتحرك رئيس الوزراء على إيران او تركيا او سوريا توجد هناك أطراف سياسية تدافع عن هذه الدول وهي مشتركة داخل الحكومة وبالتالي تضعف من موقف السياسة الخارجية".

ويثار تساؤل "لماذا تسعى هذه الدول في هذا الوقت تحديدا لتشكيل الضغط على العراق؟"، لعل الأمر يرتبط بقرب موعد الانسحاب الأميركي.

وما على العراق الا الدفاع عن نفسه بطريقتين الأولى اللجوء الى المجتمع الدولي وهي منتهية الصلاحية لان اغلب الدول متعاطفة مع من يعتدي على العراق تحت ذريعة وجود جماعات مسلحة في الأراضي العراقية تشن هجمات على دول الجوار، وحكومة بغداد لا تستطيع إيصال رسائل اطمئنان بالقضاء على هذه الجماعات.

هذا بالنسبة لكل من إيران وتركيا، اما سورية فتحاول تصدير أزمتها الى دول الجوار حتى تحول الأنظار عنها ولم تجد أمامها سوى العراق الذي يعاني من اضطرابات أمنية وبالتالي حشدت قواتها على حدود لعل المعارضين يتحولون الى الأراضي العراقية بالنظر الى الترابط الجغرافي والعشائري بين المناطق الحدودية للدولتين.

بعد التأكد من فشل اللجوء الى المجتمع الدولي، ما على العراق إلا اللعب على وتر الدبلوماسية والذي يتكون من ثلاث أوراق، الأول عسكرة الموقف واللجوء الى القوة وهو خيار صعب وغير ممكن فموازين القوى لا تسمح للعراق بالدخول في حروب كما كان في السابق، اما الورقة الثانية "التحالفات السياسية والإقليمية"، وهي الأخرى لا يتمتع بها العراق ويقول مقرب من المالكي لـ"المدى" امس "البعض يرى ان للعراق تحالفا مع واشنطن وهو أمر خاطئ لان العلاقة معها تسودها الاضطراب".

وتبقى الورقة الثالثة "الاقتصادية من خلال التبادل التجاري" ورغم ان العراق يعتاش على التبادل التجاري فهو يحاول التحايل على جيرانه للضغط عليهم حتى يتركوا اللجوء الى التدخل في الشأن العراقي، وعليه من خلال الدبلوماسيين المعنيين بهذا الأمر الاستفادة من العامل الوحيد هذا.

زعيم الكتلة العراقية البيضاء حسن العلوي يتفق مع عثمان ويقول "إن الانقسامات السياسية التي يعاني منها المشهد العراقي بين الفرقاء المشكلين للسلطة أسهم في إضعاف الموقف العراقي تجاه هذه الدول وبالتالي استغلت هذه الدول المجاورة الفرصة و أخذت تتدخل في العراق بشتى الطرق".

كما حمل العلوي في حديثه لـ"المدى" القوات الأميركية مسؤولية كبيرة لأنها حين دخلت العراق اعتبرت نفسها ضامنة لأمنه وسلامة أراضيه، ويتابع "ان حل الجيش العراقي اضعف من هيبة الدولة وباتت بغداد لديها قوات أمنية لا دفاعية لا تستطيع من خلالها حفظ الأمن والسلم".

من الجوار

نائب كويتي للعراق: لا تتدخلوا في شؤوننا

دعا عضو مجلس النواب الكويتي عبد الرحمن العنجري البرلمانيين العراقيين الى الكف عن التدخل في الشؤون الداخلية الكويتية وقال "اذا كان عندكم مشاكل بينكم فعسى الله ان يصلح بينكم ولا تصدروا مشاكلكم عن طريق إلقاء التهم على الكويت".

وتابع "نحن ماضون في انشاء مشروع ميناء مبارك الذي له اهمية قصوى في الاقتصاد ويشجع عملية الترانزيت والتجارة وإعادة التصدير، وسيكون انفتاحاً اقتصادياً حتى للعراق.

استمرار عودة اللاجئين من سوريا

لاتزال العودة القسرية لبعض العائلات العراقية اللاجئة في سوريا مستمرة على خلفية احداث العنف التي تشهدها هنا. وكانت إحصائيات اكدت الشهر الماضي انه ١،١٧١ عائلة عادت الى العراق بينهم ٧٠٠٠ شخص من سوريا و ثلاثة أرباع هؤلاء استقروا في بغداد. ولاتزال بقية العوائل هناك تعاني الكثير من المشاكل وتخشى العودة الى العراق لاسيما تلك المطلوبة الى الجماعات الإرهابية وتطالب الحكومة بالتدخل لايجاد حلول لها.

رحيمي: لا خلافات خلافات بين بغداد وطهران

لطالما ينفي نائب الرئيس الإيراني وجود خلافات جوهرية مع العراق، مشيراً الى ان رجال اعمال ايرانيين سيزورون البلاد قريباً للبحث في فرص الاستثمار.

وقال محمد رضا رحيمي إنه لا توجد أية مشاكل عالقة بين البلدين، لافتا الى ان لقاءه بالمسؤولين العراقيين حينما زار بغداد كان مثمرا، ووصف الآفاق المستقبلية بالجيدة جدا، كاشفاً عن أن تجاراً ايرانيين سيأتون الى العراق لعقد مؤتمرات استثمارية من شأنها تدعيم العلاقات المشتركة.

دولة القانون تتوقع إقراره قريبا

تأخير النظام الداخلي للحكومة يثير المخاوف من هيمنة الحزب الواحد

بغداد/ احمد الموسوي

كشف ائتلاف دولة القانون الذي يتزعمه رئيس الحكومة نوري المالكي عن وصول النظام الداخلي لمجلس الوزراء مراحله الاخيرة، فيما ارجع ائتلاف العراقية التاخير في اقرار النظام الى رغبة دولة القانون العودة الى الحزب الواحد.

القيادي في دولة القانون عدنان السراج أشار الى ان "النظام الداخلي للمجلس قد اصبح في مراحله المتقدمة ويتم عرضه الان على اللجان المختصة بغية استكمال الشروط الفنية والقانونية لصيغة النظام".

وعن سبب تاخير صدور صيغة النظام الداخلي أوضح السراج في اتصال هاتفي مع "المدى" امس "بعد ان تم عرض النظام الداخلي بصيغته الاولية على مجلس شورى الدولة،اعادها الاخير الى مجلس الوزراء بغية القيام ببعض التعديلات".

كما شدد على ان الأسباب الاخرى في تاخر الصيغة النهائية للنظام هي "ان العديد من الكتل السياسية كالصدريين،والكتل الكردستانية، فضلا عن ائتلاف العراقية لديها اعتراضات على الصيغة الامر الذي ادى الى التاخير في صدور النظام".

ومن جهة اخرى اعرب ائتلاف العراقية عن امتعاضه من هذا التأخير، محذرا من هيمنه حزب المالكي على السلطة.

و أكدت النائبة عن العراقية وحدة الجميلي "ان نواب رئيس الوزراء بلا صلاحيات، انهم يعانون من التهميش ، حيث ان المالكي يتخذ القرارت منفردا كما ان النظام الداخلي لمجلس الوزراء هي مسالة مناطة بمجلس رئيس الوزراء نوري المالكي"، مبينا "وما التاخير الا محاولة منه لاعادة البلد الى الدكتاتورية والى زمن دولة الحزب الواحد"

وذكرت الجميلي على ان "موقف ائتلاف دولة القانون اتجاه هذه المسالة لا يتجاوز الوعود الخالية حتى من السقف الزمني"

كما تحدثت بدورها النائبة عن ائتلاف العراقية النائبة ندى الجبوري "ان مسالة النظام الداخلي لمجلس الوزراء هي مطلب رئيسي لكافة الكتل السياسية كما ان الصيغة النهائية للنظام قد اكملت الا انها لم تعرض الى الان للتصويت داخل مجلس الوزراء"

يذكر ان مسالة النظام الداخلي لمجلس الوزراء مثلت احد المحاور التسعة والتي طرحت في مبادرة رئيس اقليم كردستان مسعود بارزاني التي تشكلت بموجبها الحكومة العراقية الحالية وتم الاتفاق على اهمية صياغة النظام الداخلي للمجلس بعد اسبوع من الاجتماع الاول، كما اعيد طرح المسالة من جديد في قمة الرئيس طالباني والتي جرت مؤخرا في بغداد.

وكان اعضاء مجلس النواب دعوا كتلا سياسية مختلفة الى تضمين النظام الداخلي لمجلس الوزراء فقرة تنص على تحديد ولاية رئيسه بدورتين متتاليتين، او ان يكون هناك تعديل دستوري بهذا الامر، لتجنب سيطرة شخص واحد على مفاصل الدولة لفترة طويلة.

ويرى عضو اللجنة القانونية عن ائتلاف "دولة القانون" حسون الفتلاوي، ان سن قانون خاص بتحديد مدة رئاسة الوزراء بدورتين فقط هو الطريق الأسهل أمام إجراء تعديلات دستورية في الوقت الحالي.

وتقول النائبة عن كتلة "العراقية البيضاء" عالية نصيف ان اي قانون يصدر في النظام الداخلي لمجلس الوزراء ويحدد رئيس الوزراء بدورتين فقط، يعتبر مخالفة دستورية، مبينة ان الفيصل في هذا الامر يتمثل في صناديق الاقتراع.

من جهتها، تقول النائبة عن التحالف الكردستاني أشواق الجاف انها لا تؤيد تولّي أي من الرئاسات الثلاث ومن الوزراء فترات طويلة في مناصبهم، لضمان عدم خلق نظام دكتاتوري، مبينة ان تضمين النظام الداخلي لمجلس الوزراء مثل هذه الفقرة وتبنّيه بتعديل دستوري من قبل مجلس النواب، سوف يفتح افاقا جديدة نحو عراق ديموقراطي.

مناوشات بين مكونات التحالف الوطني لأغراض سياسية

واشنطن منزعجة من هيمنة الصدريين على ميسان وتهديدات المالكي وهمية

عن: أفكار عن العراق

في نهاية حزيران أعلن رئيس الوزراء نوري المالكي بان هجوما عسكريا سيشن في جنوب العراق ضد المجاميع الخاصة .

في الشهرين الماضيين ازدادت الهجمات على القوات الاميركية في العراق و ازداد معها عدد الضحايا، و كان الاميركان يضغطون على حكومة بغداد من اجل القيام بعمل ما للحد من هذه الهجمات .

و اخيرا وافق رئيس الوزراء على القيام بعملية، لكن يبدو ان ذلك كان أقرب الى الاستعراض منه الى اي شيء آخر، و ربما يكون تحذيرا للتيار الصدري الذي يعاني المالكي من بعض المشاكل معه .

في ٣٠ حزيران قالت الحكومة العراقية انها ستبدأ بسحق المجاميع الخاصة المدعومة من ايران في جنوب العراق و سيتم نشر ألفي جندي في محافظة ميسان، و سيتم البحث عن المطلوبين و عن الاسلحة، كما سيتم تسيير دوريات حول القواعد الاميركية لمنع هجمات المسلحين .

و في منتصف تموز، اشتكى الجيش الاميركي لصحيفة نيويورك تايمز بان جهود بغداد لم تثمر شيئا، اذ قال الناطق باسم الجيش الاميركي ان الحملة لم ينجم عنها شيء ذو قيمة سوى اعتقال عدد قليل من المقاتلين ذوي المستويات الدنيا، و اخبر صحيفة التايمز بان الحكومة العراقية يمكنها ان تفعل المزيد .

و بما ان الحملة لم تثمر عن شيء مهم، فربما كان الغرض منها توجيه تحذير من المالكي للتيار الصدري .

لقد كانت الكتلة الصدرية في البرلمان هي السبب الرئيسي في عودة المالكي الى منصب رئيس الحكومة، و كجزء من تلك الصفقة ان يستعيد الصدريون السيطرة على ميسان .

و منذ ذلك الحين بدأ التيار الصدري يمثل شوكة في جنب رئيس الوزراء، حيث ازدادت هجماتهم على القوات الأميركية و غالبا ما كانوا يتفاخرون بذلك، فمثلا، في ١٤ تموز ادعوا بانهم شنوا تسع هجمات على القواعد العسكرية الاميركية خلال اسبوع واحد في بغداد و ميسان و القادسية و ديالى .

و رغم ان العنف المتصاعد موجه ضد الأجانب، فانه يضر بالمالكي و يناقض ادعاءاته من ان الوضع الامني قد تحسّن في البلاد، كما ان التيار الصدري في البرلمان هو المعارض الرئيسي لتمديد بقاء القوات الاميركية في العراق بعد موعد الانسحاب المتفق عليه، بالاضافة الى ان الصدريين قد دعوا الى منع الاميركان من دخول البرلمان، و استنكروا افتتاح قنصلية اميركية في البصرة، و دفعوا مجالس المحافظات من اجل منع القوات الاميركية من القيام بعمليات هناك. كل هذه الافعال تعتبر غير قانونية لكنها تبين بان هذا التوجه يحاول ان يكسب الرأي العام الى جانبهم، و يبدو انهم قد نجحوا بدليل معارضة اغلب الأحزاب مؤخرا لتمديد بقاء القوات الأميركية، و هذا ما ازعج المالكي الذي يريد التمديد لهذه القوات .

و اخيرا، فان الصدريين في لجنة النزاهة البرلمانية يهددون على الدوام بكشف المسؤولين الفاسدين بضمنهم اعضاء في حزب الدعوة ، و هذا بالطبع لا يعجب رئيس الوزراء، و مع ان الطرفين يشكلان جزءا من التحالف الوطني، فان هذا التحالف هو بالاسم فقط .

اتفق الطرفان على العمل معا لغرض استلام السلطة، الا ان التصدعات قد اتضحت الان، ينبغي للصدريين ان يحذروا من تهديدات المالكي اذ انه سبق و استخدم القوة العسكرية ضدهم .

يبدو ان حركة المالكي قد آتت أكلها . فقد اعلن التيار الصدري مؤخرا بانه لن يقوم بتعبئة جيش المهدي مرة اخرى حتى لو بقي الجيش الاميركي في البلاد .

و هذا يعتبر انقلابا كبيرا للصدريين الذين كانوا يهددون باعادة نشر رجالهم في الشوارع . يقول اتباع الصدر بان زعيمهم قد اتخذ هذا القرار لأنه أغضب الاحزاب السياسية، التي يقصدون بها ائتلاف دولة القانون الذي يرأسه رئيس الوزراء .

لازالت هناك خلافات في البرلمان حول تمديد بقاء القوات الاميركية ، لكن في الوقت الحالي يبدو ان رئيس الوزراء له اليد الطولى في ذلك .

ترجمة/ المدى